

الصيرفة الالكترونية في العراق بين الواقع والمأمول

م.د. خليل إسماعيل عزيز

كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة تكريت

khalilbazawe@gmail.com

م.د. إسراء سعيد صالح

كلية الإدارة والاقتصاد

الجامعة المستنصرية

assraking@yahoo.com

المستخلص:

تواجه المصارف العراقية اليوم تحديات على الصعيد المحلي والدولي تتمثل بالانفتاح الاقتصادي والتحرر المالي ودخول مصارف أجنبية منافسة إلى السوق العراقية نتيجة التقدم التكنولوجي في إنتاج صناعة الخدمات المالية والمصرفية، حيث تحول عدد كبير من المصارف إلى المعاملات الالكترونية والتوسع في استخدام التجارة الالكترونية وتقديم الخدمات المصرفية المتطورة، فلم تعد مهام المصارف ووظائفها تدور حول العمليات التقليدية بل تعدتها إلى استخدام أساليب ابتكرتها لتلبية لرغبة عملائها وحاجاتهم، كالمصارف الآلية والبطاقات الذكية واستخدام شبكة الانترنت في الدفع وتحويل الأموال من بلد إلى آخر.

لذا سيحاول هذا البحث التعرف على واقع الصيرفة الالكترونية في العراق بشكل خاص من خلال حجم الخدمات الالكترونية التي تقدمها البنوك العراقية في ظل محددات الصيرفة الالكترونية وعدم توافر البنية التحتية التكنولوجية المناسبة. ولغرض الوصول إلى هدف البحث، تم تقسيم البحث إلى مبحثين، تناول المبحث الأول التأصيل النظري لمفهوم الصيرفة الالكترونية والعمليات المصرفية الالكترونية ومتطلبات بيئة عمل البنوك الالكترونية ومخاطرها والتحديات القانونية للصيرفة الالكترونية، أما المبحث الثاني فقد اهتم بواقع العمل المصرفي في العراق، لمعرفة العامل الأساسي المعيق لانتشار الصيرفة الالكترونية في العراق وتطورها، واختتمت الدراسة بجملة من الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها البحث

Electronic banking in Iraq between reality and hope

Abstract

In the present day, the Iraqi banks face challenges at the local and international levels i.e. economic openness, financial liberalization and the entry of foreign banks competing to the Iraqi market. As a result of technological progress in the production of the financial and banking services industry, whereas large number of banks have switched to electronic transactions, and expand the use of electronic commerce and advanced banking services. The tasks and functions of banks no longer revolve around traditional processes, but rather use them to use their innovative methods to meet the desire and the needs of their customers, such as ATMs, smart cards and the use of the Internet to pay and transfer for funds from one country to another. Therefore, this research attempts to identify the reality of electronic banking in Iraq in particular through the volume of electronic services provided by Iraqi banks in light of the determinants of electronic banking and the lack of appropriate technological

infrastructure. In order to reach the objective of the research, the research was divided into two sections. The first section dealt with the theoretical basis of the concept of electronic banking, electronic banking operations, the requirements of the electronic banking environment and the risks and legal challenges of electronic banking. The second section dealt with the banking business in Iraq, Electronic banking in Iraq and its development, and then, the research ended with a number of conclusions and recommendations reached by the research.

المقدمة

يعد التقدم التكنولوجي من أهم العناصر التي ساهمت في إنتاج صناعة الخدمات المالية والمصرفية، حيث ساهم في تحول عدد كبير من المصارف الى المعاملات الالكترونية والتوسع في استخدام التجارة الالكترونية وتقديم الخدمات المصرفية المتطورة، اذ لم تعد مهام المصارف ووظائفها تدور حول عمليات تقليدية مارستها منذ مئات السنين بل تعدتها الى استخدام أساليب ابتكرتها تلبية لرغبة عملائها وحاجاتهم كالمصارف الآلي والبطاقات الذكية واستخدام شبكة الانترنت في الدفع وتحويل الأموال من بلد الى آخر، لذا يحاول هذا البحث التعرف على واقع الصيرفة الالكترونية في العراق وتحدياتها ومزاياها وسلبياتها لغرض قبول الايجابية منها ورفض السلبية .

أهمية البحث: تتجلى أهمية البحث في محاولة معرفة أثر التقدم التكنولوجي على الخدمات المصرفية وفيما إذا كانت تحقق المزايا المرجوة منها بالنسبة للعمل المصرفي ومدى توفر البنية التحتية المطلوبة لتوفير هذه الخدمات وتحفيز المصارف العراقية على تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية عبر الانترنت بما يسهم بشكل فاعل في تحقيق الاستقرار المالي.

هدف البحث: يهدف البحث الى التعرف على واقع الصيرفة الالكترونية في العراق وتحدياتها لاسيما ما يتعلق بدرجة الأمان والثقة وسهولة الاستخدام والفاعلية ومدى استجابة عملاء البنوك مع الصيرفة الالكترونية، والتعرف على الإجراءات التي يمكن القيام بها من قبل البنوك للتوسع ونشر استخدام الصيرفة الالكترونية في العراق.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في معرفة محددات الصيرفة الالكترونية خاصة وانه يمكن تخطيها من خلال توفر البنية التحتية التكنولوجية المناسبة في العراق بشكل عام ولدى البنوك العراقية بشكل خاص، إلا ان درجة إنشاء الخدمات المصرفية الالكترونية واستخدامها بين عملاء البنوك في العراق ما زال اقل من المستوى المناسب مع هذه الإمكانيات المتاحة.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها:

ان واقع الصيرفة الالكترونية العراقية لا يلبي التطور الحاصل في حجم القطاع المصرفي سواء من ناحية الكم او النوع بسبب الافتقار الى البنية التحتية المناسبة، وعي العملاء وثقتهم بالمصارف، في ظل بيئة قانونية وتشريعية واقتصادية تتسم بالاستقرار والوضوح، إذا ما توافرت ستكون نجاحاً للصيرفة الالكترونية العراقية.

هيكل البحث: لغرض الوصول الى هدف البحث، تم تقسيم البحث الى مبحثين، تناول المبحث الاول الإطار النظري لمفهوم الصيرفة الالكترونية والعمليات المصرفية الالكترونية ومتطلبات بيئة عمل البنوك الالكترونية ومخاطرها والتحديات القانونية للصيرفة الالكترونية، اما المبحث الثاني فقد اهتم

بواقع العمل المصرفي في العراق، لمعرفة العامل الأساسي المعيق لانتشار الصيرفة الالكترونية في العراق وتطورها، واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها البحث.

المبحث الاول

الصيرفة الالكترونية: الإطار النظري

أدى الانتشار المذهل والمتسارع في شبكة الإنترنت والاتصالات إلى تغيرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع المصرفي والمالي، من خلال إمداده بآليات حديثة جعلته أكثر مرونة وديناميكية وسرعة في تقديم خدماته، فقد ظهرت الصيرفة الإلكترونية التي عملت على تحقيق الاستفادة القصوى من تكنولوجيا المعلومات والاتصال بغية تطوير نظم ووسائل تقديم الخدمات المصرفية، وابتكار تطبيقات جديدة للخدمة المصرفية تتسم بالكفاءة والسرعة في الأداء بما يتناسب والتطور المتسارع في الصناعة المصرفية (أحمد صبيح عطية، ٢٠١٥: ٤٣).

أولاً. مفهوم الصيرفة الالكترونية

شهد عالم الوساطة المالية تحولات نوعية غيرت من أهداف واستراتيجيات العمل المصرفي، وذلك بسبب الثورة التكنولوجية في الإعلام والاتصال وعولمة الأسواق المالية والمصرفية، وللصيرفة الإلكترونية أو البنوك الإلكترونية مفهومان يؤيدان نفس المعنى وهو تقديم خدمات مصرفية ذات جودة وكفاءة عالية.

وتأسيساً على ما تقدم يمكن تعريف الصيرفة الإلكترونية على أنها "كافة الأنشطة والعمليات التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها بواسطة الوسائل الإلكترونية مثل الهاتف والحاسوب وأجهزة الصراف الآلي والإنترنت والتلفزيون الرقمي وغيرها، وذلك من قبل المصارف أو المؤسسات التي تتعاطى التحويلات النقدية إلكترونياً" (سروغ، ٢٠٠٠: ١٠٩).

كما وتعني الصيرفة الالكترونية للعديد من العملاء "الحصول على النقد على مدار ٢٤ ساعة يومياً من خلال أجهزة الصراف الآلي (Automated Teller Machine: ATM)، أو إيداع الأموال والشيكات في الحساب الجاري أو حساب التوفير، لكن مفهوم الصيرفة الالكترونية اتسع ليشمل التحويل الالكتروني، تسديد الفواتير، تقديم طلب قرض، وخدمة الرسائل القصيرة SMS، ان التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية أدخلت خدمات مصرفية متطورة تمثلت بالتحويلات والاستثمارات الخارجية والاعتمادات المصرفية وتداول الأوراق وبطاقات الائتمان والتحويل المالي الالكتروني والصراف الآلي الرابط بين البنوك عبر الإنترنت (الفنودر، ٢٠٠٣: ص ٨١). ولقد مر استخدام التكنولوجيا من قبل المصارف بست مراحل وهذه المراحل هي: (الشمري والعبدلات، ٢٠٠٨: ٢٥)

١. مرحلة الدخول: هي المرحلة التي دخلت فيها التكنولوجيا إلى أعمال المصارف حيث بدأ الأخصائيون في شؤون التكنولوجيا يدخلون إلى المصارف لإيجاد الحلول التكنولوجية للأعمال المصرفية، مثل: مشكلات التأخير في إعداد التقارير المالية والتقارير المحاسبية.
٢. مرحلة تعميم الوعي بالتكنولوجيا: هي المرحلة التي بدأت بتعميم الوعي بالتكنولوجيا على العاملين كافة بالمصرف من خلال برامج تدريب تغلب عليها التقنية على حساب المعرفة بالأعمال.
٣. مرحلة دخول الاتصالات والتوفير الفوري لخدمات العملاء (on line real time) وتميزت هذه المرحلة بالتكاليف العالية، حيث بدأ اهتمام الإدارات العليا بالتكنولوجيا.

٤. مرحلة الضبط أو السيطرة على التكاليف (cost control): هي مرحلة ضبط الاستثمار في التكنولوجيا، وعمدت هذه الإدارات إلى الاستعانة بأخصائيين واستشاريين في شؤون التكنولوجيا لمساعدتهم في ضبط التكاليف.

٥. مرحلة اعتبار التكنولوجيا أصلاً كباقي أصول المصرف (asset like any other asset) إذ يجب إن يجني هذا الأصل مردوداً كباقي الأصول، وهنا ابتدأت مرحلة إدارة التكنولوجيا.

٦. مرحلة اعتبار التكنولوجيا عملاً ضمن أعمال المصرف: هي المرحلة التي بدأت فيها الإدارة الاستراتيجية للتكنولوجيا، والتي ارتكزت على تفعيل الانتاجية على الصعيد الداخلي، تحسين الضبط على الصعيد العملي، وتسويق التكنولوجيا على الصعيد الخارجي. ومع تزايد عمليات التجارة الالكترونية كانت الحاجة إلى آلية تحكم نشاط البنوك بطرق ووسائل اتصال الكترونية، هذه الآلية تهدف إلى إتاحة معلومات عن الخدمات التي يؤديها البنك وأنظمة الدفع الالكترونية تفادياً للمخاطر المحتملة.

ثانياً. مفهوم العمليات المصرفية الالكترونية

يقصد بالعمليات المصرفية الالكترونية تقديم البنوك الخدمات المصرفية التقليدية أو المبتكرة من خلال شبكات الاتصال الالكترونية فالبنوك الالكترونية وإن كانت تختلف في تكوينها وطريقة إنشائها عن البنوك التقليدية وحتى في طريقة تقديمها للخدمات المصرفية للعملاء إلا إن هذا الاختلاف لا يؤثر على طبيعة العمليات المصرفية التي تمكنها من تقديمها للعملاء فاختلاف التكوين والشكل القانوني وطريقة التعامل معها عن البنوك التقليدية لا يؤثر على كم العمليات المصرفية ونوعيتها التي تستطيع البنوك التقليدية تقديمها للعملاء فعند المقارنة في هذا الموضوع بين البنوك التقليدية والبنوك الالكترونية نجد إن البنوك الالكترونية تستطيع تقديم أنواع العمليات المصرفية كافة للعملاء دون أن يكون لطبيعتها الالكترونية أي أثر على الخدمات المصرفية التي تقدمها بل على العكس فالطبيعة الالكترونية للبنوك الالكترونية عملت على زيادة كفاءة العمليات المصرفية التي تقدمها للعملاء عن البنوك التقليدية على أساس سهولة التعامل وسرعة انجاز الأعمال، مما يتيح الانترنت المصرفي للعملاء فرصة للتسوق الجيد وبتكاليف منخفضة، بالإضافة إلى سهولة الاتصال بالمعلومات المصرفية.

كما وتهدف الأعمال المصرفية الالكترونية إلى تحقيق ما يأتي: (حجازي، ٢٠٠٨: ٦١١)

١. إتاحة معلومات عن الخدمات التي يؤديها البنك.
٢. حصول العملاء على خدمات مثل التعرف على معاملاتهم وأرصدة حساباتهم وتحديث بياناتهم وطلب الحصول على قروض.
٣. طلب العملاء تنفيذ عمليات مصرفية مثل تحويل الأموال، وذلك يتطلب إن يتوافر لدى البنوك سياسات وإجراءات لتقييم المخاطر والرقابة عليها ومتابعتها.
- لذلك يتطلب عمل البنوك الالكترونية مكونات أساسية لبنائها ونجاحها والتي يمكن تلخيصها فيما يأتي:

١. البنية التحتية التكنولوجية.
٢. الكفاءة الأدائية المتفوقة مع عصر التقنية.
٣. التطوير والاستمرارية والتفاعلية مع المستجدات.
٤. التفاعل مع المتغيرات والوسائل والاستراتيجيات الفنية والإدارية والمالية.

ثالثاً. الخدمات المصرفية الالكترونية

برزت في الحقبة الأخيرة وخاصة بعد اندلاع ثورة تقنيات الاتصالات مجموعة من الخدمات التي تقدمها المصارف المحلية والدولية لزبائنها، وهي تستعين في توصيل هذه الخدمات بشبكة الانترنت، وتعد هذه الخدمات أحد أشكال الاتصال التبادلي بين العملاء والبنوك من خلال الانترنت، ومن أهم هذه الخدمات (فحات، ٢٠٠٨: ٥٨):

١. تقديم الاستعلامات الخاصة للعملاء.
٢. إتمام عمليات التحويل بين الحسابات الداخلية والبنوك وشركات أخرى.
٣. الحصول على كشوف الحسابات وغيرها من التقارير التي يحتاجها العميل.
٤. سداد الإقساط المستحقة أو الفواتير الدورية.
٥. تقديم الطلبات الشخصية، مثل طلبات الحصول على بطاقات ائتمانية.
٦. الحصول على القروض المختلفة.

ومن أبرز القنوات الالكترونية التي تقدم الخدمة المصرفية من بداية اختيار الزبون للخدمة مروراً بالإجراءات إتماماً وانتهاءً بأدائها بشكل الكتروني كامل ومنها:

١. خدمات التوكل الالكترونية Electronic Factoring Service: يعني قيام المصرف بشراء الفواتير من البائع ودفع قيمتها له ثم تحصيلها من المشتري مقابل عمولة من البائع وتشمل هذه الخدمة التوكل مع حق الرجوع على البائع أو دون حق الرجوع فضلاً عن خصم الفواتير وتتم عملية المطالبة والتحصيل الكترونياً.

٢- خدمة الصراف الآلي Automated Teller Machine: ATM: تعد الصرافات الآلية أول إلية لأتمتة العمل المصرفي حيث تعتمد على وجود شبكة في الاتصالات تربط فرع البنك الواحد أو فروع كل البنوك في حالة قيامها بخدمة إي عمل من إي بنك وقد تطور عمل الصرافات الإلية من قيامها بالوصول آلة البيانات حسابات العملاء فوراً، إلى تقديم خدمات متقدمة في صرف المبالغ النقدية، فأصبحت تقوم بدفع الفواتير للمؤسسات الخدمية وتسديد الرسوم الحكومية، وبظهور البطاقات الذكية أصبح العميل بإمكانه شحن تلك البطاقات واستخدامها في دفع التزاماته في نقاط دفع متعددة.

٣. البطاقات المصرفية: هي عبارة عن بطاقة مغناطيسية يستطيع حاملها أن يستخدمها في شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات من دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة قد تتعرض لمخاطر السرقة أو الضياع أو الإتلاف. وتنقسم البطاقات الالكترونية على ثلاثة أنواع هي (بطاقات الدفع Debit Card، البطاقات الائتمانية Credit Card، بطاقات الصرف الشهري Recharging Card).

٤. النقود الالكترونية: ويتم تداول النقود الالكترونية بدلاً من النقود العادية وهو أقرب ما يكون بالفيشة التي تستعمل في أندية القمار بدلاً من النقود (الشمري والعبدلات، ٢٠٠٨: ٢٩).

رابعاً. مزايا وعيوب استخدام الصيرفة الالكترونية:

هناك العديد من المزايا التي يستفيد منها العملاء من خلال استخدام الصيرفة الالكترونية أهمها: توفير الوقت وتوفير الجهد وخفض الكلفة وسهولة الوصول لها على مدار الساعة والانتشار في الأماكن المتعددة وتعد أكثر أماناً إذا استخدمت بدلاً عن النقود، ولقد أدركت المصارف أن استخدام التكنولوجيا الحديثة سيوفر لها ما يأتي: (الشمري والعبدلات، ٢٠٠٨: ١٨٤)

- تحسين العلاقة بين المصرف والمتعاملين، حيث تكفل سرعة عمليات التحويل الإلكتروني وانخفاض كلفتها تحقيق رضا العملاء وزيادة وتطوير ثقتهم في التعامل المصرفي.
 - إعادة هندسة النظم المصرفية بما يوفر الدقة وتخفيض التكاليف.
 - تطوير أساليب الرقابة على العمل المصرفي، ومراجعة عمليات معالجة البيانات لكافة مكونات نظام المعلومات الإلكتروني، العاملين والأجهزة والبرامج وقاعدة البيانات.
 - تحسين المركز التنافسي للمصرف.
 - تحقيق عنصر السرعة في الإنجاز وتحسين التدفق النقدي، وموثوقية تلك التدفقات وسرعة تداول النقد في بيئة أساسها السرعة والدقة.
 - استخدام نظم متطورة في مجالات عمل المصرف وتقليل الأعمال الورقية، ويتمثل ذلك في تقليل الاعتماد على النماذج الورقية والشيكات التقليدية وغيرها من المعاملات الورقية.
 - توفير أمن المعلومات وسريتها للأطراف المختلفة.
- اما عيوب استخدام الصيرفة الالكترونية هي:
١. عدم توفر الأمان والسرية على استخدام القنوات الالكترونية.
 ٢. صعوبة الاستخدام (مثل صعوبة اللغة او عدم توفر النشرات الإرشادية).
 ٣. قلة الثقة في استخدام الصيرفة الالكترونية والقناعة بالتعامل مع الفروع المباشرة.
 ٤. عدم توفر المهارات اللازمة لاستخدام الخدمة (مثل عدم المعرفة في استخدام الانترنت).

المبحث الثاني

الصيرفة الالكترونية في العراق

اولاً. واقع الصيرفة الالكترونية في العراق

للصيرفة الالكترونية ارتباطات اساسية تؤثر في التوسع والتمثلة بما يأتي: ١. بعملاء البنوك التجارية وهم الطرف الأهم من أطراف الصيرفة الالكترونية الذين يتعاملون بأدوات الصيرفة الالكترونية، ٢. البنوك التجارية وهي الطرف المسؤول عن توفير أدوات الصيرفة الالكترونية، ٣. البنك المركزي باعتباره السلطة النقدية العليا والمسؤولة عن إصدار النقد والاشراف فضلاً عن كونه مصدر التشريعات والقوانين المصرفية، وتعد البنى التحتية التقنية للبنوك الالكترونية في مقدمة متطلبات البنوك الالكترونية ولا تقلها في الأهمية بنى الاتصالات وتقنية المعلومات التحتية للدولة، حيث ان الاتصالات وقدرة كفاءة البنى التحتية، وسلامة سياسات السوق الاتصالي، وتحديد السياسات السعرية مقابل خدمات الربط بالانترنت تعد المتطلب الرئيس لضمان اعمال الكترونية ناجحة ودخول آمن وسلس لعصر المعلوماتية (عصر اقتصاد المعرفة) وسنقوم بتسليط الضوء على ابرز الخطوات التي اتخذها الجهاز المصرفي في مجال تقديم خدمات الصيرفة الالكترونية (طارق طه، ٢٠٠٧ : ١٧٢).

حيث واصل البنك المركزي العراقي بعد صدور قانونه المرقم (٥٦) لعام/٢٠٠٤ تحقيق اهدافه في المحافظة على استقرار الأسعار المحلية والتصدي لمعدلات التضخم المتصاعدة وزيادة القوة الشرائية للدينار العراقي من خلال الإجراءات التي اتخذها ولا سيما في مجالي اسعار الفائدة وسعر صرف الدينار العراقي التي مكنته ايضاً من السيطرة على مناسيب السيولة وادارتها استناداً

- لقواعد الاستقرار الاقتصادي واليائه واستخدم البنك الأنظمة الحديثة للمدفوعات منذ عام/٢٠٠٥ لتسهيل الأهداف المرجوة وتحقيقها من خلال: (التقرير السنوي، البنك المركزي العراقي: ٢٠٠٩)
- نظام التسوية الإجمالية الآنية والمقاصة الآلية.
- نظام ايداع السندات الحكومية خلال عام ٢٠٠٨.
- نظام مقاصة الصكوك الالكترونية خلال عام ٢٠١٠.
- كما اتخذ زمام المبادرة، من خلال التعاون مع وزارة الاتصالات وتمويل من البنك الدولي في التخطيط وتنفيذ شبكة ربط المصارف العراقية (Iraq Inter-Bank Network: IIBN) بين هذا البنك والمصارف المشاركة والتي تمكن الفروع الرئيسة للمصارف من اجراء التحويلات من خلال هذه الشبكة بصورة آمنة وكفاءة، كما عمل هذا القسم مع إدارة الشؤون القانونية وكان له دور مركزي في صياغة وتنفيذ القواعد واللوائح لنظم الدفع الالكترونية (احمد صبيح، ٢٠١٥: ٥٧).

١. نظام التسوية الإجمالية الآنية (Real Time Gross Settlement)

- بدأ العمل بنظام التسوية الإجمالية الآنية بتاريخ ٢٤/٨/٢٠٠٦ باشتراك خمسة مصارف اذ تتمكن المصارف ووزارة المالية من تبادل أوامر الدفع عالية القيمة من خلال شبكة ربط آمنة وكفاءة وتم التوسع التدريجي لاشتراك المصارف اذ تمت تغطية كل المصارف العراقية والأجنبية العاملة في العراق وتتلخص أعمال شعبة الـ RTGS بما يأتي: (باسم عبد الهادي، ٢٠٠٨: ٢٥)
- فتح وغلق النظام وتحديد الأوقات الخاصة بالنظام.
 - تشغيل وصيانة وإدامة النظام.
 - تدريب المصارف وتجهيزها للمشاركة في النظام.
 - مراقبة حسابات التسوية للمصارف المشاركة.
 - متابعة التحويلات الخاصة بمديريات هذا البنك مع المصارف المشاركة.
 - إعداد الإحصائيات الشهرية بعدد التحويلات ومبالغها التي تتم من خلال النظام.
 - احتساب الأجور والعمولات الخاصة بالتحويلات التي تتم عن طريق النظام.
 - الأشرف والمتابعة وتقديم الدعم لمستخدمي المصارف المشاركة.

٢. شعبة نظام المقاصة الآلية (Automated Clearing House: ACH)

- تم البدء بالتشغيل الفعلي للنظام بتاريخ ١٤/٩/٢٠٠٦ باشتراك خمسة مصارف (الرافدين والرشيد وبغداد والتجاري العراقي والشرق الأوسط) فضلاً عن فرعين لكل مصرف وتم تفعيل النظام في عام ٢٠٠٩ اذ بدأ العمل بالتوسع التدريجي لاشتراك المصارف والفروع التابعة لها ويتم من خلال النظام تبادل ملفات أوامر الدفع واطئة القيمة SVPO والصكوك الالكترونية Checks بين المشاركين اذ ترسل صورة الصك والمعلومات الخاصة به إلكترونياً ويحتفظ بالصكوك الأصلية في الفرع الذي قدمت فيه. ويتم إرسال صوافي أوامر التسوية إلى نظام التسوية الإجمالية الآنية الـ RTGS في نهاية جلسات المقاصة (اسراء فرحان، ٢٠١٠: ٦٣-٦٥).
- وتتلخص أعمال شعبة المقاصة الآلية بما يأتي:
- فتح وغلق النظام.
 - تشغيل النظام وصيانتته وإدامته.
 - مراقبة جلسات المقاصة (Time Table) وإدارتها.

- استلام التحويلات من فروع البنك المركزي عن طريق البريد الالكتروني وإدخالها في محطة عمل نظام المشارك للبنك لوضعها بملف (File) لإجراء المصادقة عليها، ومن ثم إرسال تلك النتائج الى الفروع وبالطريقة نفسها.
- متابعة التحويلات التي ترد من قبل المصارف المشاركة والخاصة بمديريات هذا البنك (المديرية العامة للصيرفة والائتمان والمديرية العامة للحسابات) من خلال شاشة نظام المشارك للبنك المركزي في قسم المدفوعات.
- إعداد الإحصائيات وطبع التقارير.
- تدريب المصارف الرئيسة والفروع التابعة لها وتجهيزها للاشتراك في النظام فضلاً عن تدريب كوادر فروع البنك المركزي.
- تقديم الدعم والإسناد الفني للمشاركين ومساعدتهم في حل المشاكل التي يواجهونها في النظام والإجابة على جميع الاستفسارات.
- إدارة المخاطبات الرسمية مع المشاركين.

٣. شعبة الشبكات والاتصالات

- يقوم قسم المدفوعات بإدارة النظام وتشغيله وصيانته بجزئيه البرامجي والمادي والسيطرة على شبكة ربط المصارف العراقية IIBN التي بدأ العمل بها في عام ٢٠٠٩، كذلك إدارة التحديثات أو التغييرات التي قد تطرأ على النظام أو الشبكة سواء في البنك المركزي أم المصارف المشاركة أذ بلغ عدد المصارف المشاركة ٤٢ مصرفاً.
- تتكون هذه الشعبة من فريقين (فريق الاتصالات وفريق تكنولوجيا المعلومات IT) وتتلخص الاعمال بما يأتي:
- تشغيل الأجهزة والخوادم وأطفاؤها وصيانتها.
 - صيانة عمل الأنظمة ومتابعتها ومراقبة سجلات عمل الأنظمة للوقوف على أي خلل قد يحدث.
 - صيانة أجهزة القسم وإدامتها والأجهزة المعدة لتدريب الكوادر من داخل البنك أو من المصارف حسب المتطلبات.
 - مراقبة مفاتيح استخدام النظام وصلاحياتها وتجديدها.
 - إصدار مفاتيح النظام الالكتروني E-Token وتجديدها بالنسبة للمصارف المشاركة.
 - إدارة مخزن الاحتياطي اليومي والأرشفة الفصلية للنظام واستعادتها.
 - إدارة الخوادم الثانوية ونقل البيانات في الزمن الحقيقي.
 - تنصيب الأنظمة في المصارف المشاركة وتدريب المصارف على العمل الفني وتنصيب قارئ الصكوك.
 - تقديم الدعم الفني للمصارف لضمان عملهم بشكل طبيعي دون مشاكل.
 - تأمين طريق اتصال المصارف مع البنك المركزي لضمان سير العمل.
 - مراقبة عمل المصارف على شبكة IIBN وتحديد التوقفات ان وجدت لغرض حلها مباشرة.
- في حين قامت المصارف التجارية (الرافدين والرشد) باتخاذ الخطوات التالية في مجال تعزيز الصيرفة الالكترونية (مصرف الرافدين، ٢٠٠٨: ١٢-١٦):

١. اعتماد تقنية البطاقة الذكية التي تتعامل مع الأرصدية دون الاتصال المباشر مع الخادم الرئيس ال-Server وذلك ما يسمى بـ (Off line) مما تسهل العمل في المناطق التي لا تحتوي على شبكة اتصالات جيدة فضلاً عن اعتمادها على البصمة الحية كبديل عن الرقم التسلسلي (Serial No.) في عمليات تحويل النقد الإلكتروني.
 ٢. قام القسم الفني في المصارف برفد الأقسام والشعب في الإدارة العامة والفروع بالأجهزة والآلات الحديثة كافة لأداء أفضل الخدمات.
 ٣. تأكيداً لاعتماد التقنيات الحديثة في العمل المصرفي من خلال زيادة عدد البرامج التي تم ادخالها وتطويرها.
 ٤. اقامة دورات تدريبية في مجال الحاسبة الإلكترونية، كما تم ابرام العقود مع المصارف الاهلية لتجهيزهم بالأنظمة المصرفية وصيانتها وتدريب العاملين عليها.
 ٥. استحداث وحدة مكافحة غسيل الأموال والتي من أهم مهامها مراقبة جميع الفروع العاملة في تطبيق بنود قانون مكافحة غسيل الأموال رقم (٩٣) لسنة ٢٠٠٤، وتمارس دورها في الإشراف والمتابعة واستلام التقارير من الفروع المتضمنة المبالغ المودعة والمحولة في حسابات الزبائن والتي تتجاوز مبالغها (١٥) مليون دينار أو (١٠) آلاف دولار اذ تعرض للتدقيق وترسل لمكتب غسيل الأموال في البنك المركزي العراقي لاتخاذ ما يلزم بشأنها (التقرير السنوي، مصرف الرافدين، ٢٠٠٧: ١٥).
- اما المصرف العراقي للتجارة الذي انشئ في تموز عام ٢٠٠٣ لغرض تسهيل وتيسير التجارة العراقية الخارجية، وبدأ هذا المصرف بإصدار بطاقات الائتمانية (الفيزا كارد العالمية) بحيث أصبح حاملاً الترخيص لإصدار هذه البطاقة في العراق وادخالها في التعاملات المصرفية لتكون خدمة اضافية إلى زبائنه تواكب التطور في العمليات المصرفية المتعامل بها دولياً، وبالتالي فقد قام وما يزال المصرف بتطوير شبكة ال-ATM في ارجاء العراق كافة، من هذا المنطلق أصبح للمصرف العراقي للتجارة أفضلية تنافسية من خلال توفير أفضل الخدمات وبأقل التكاليف والتي توفر خدمة عالميه لزبائنها، وادناه جدول يوضح المصارف العراقية التي تتعامل بالفيزا كارد.

جدول بأسماء وعناوين المصارف العراقية التي تتعامل بالفيزا كارد

اسم المصرف	عنوانه
مصرف بغداد	بغداد/الكرادة خارج
المصرف العراقي التجاري	بغداد/حي الوحدة ساحة الوثائق
مصرف الشرق الاوسط	بغداد/حي بابل
مصرف الاستثمار العراقي	بغداد/حي الوحدة ساحة الوثائق
المصرف العراقي الاسلامي	بغداد/المنصور
مصرف دار السلام	بغداد/شارع تونس
المصرف الاهلي العراقي	بغداد/حي الوحدة ساحة الوثائق
مصرف بابل	بغداد/شارع السعدون
مصرف سومر التجاري	بغداد/حي الوحدة ساحة الوثائق
مصرف الخليج التجاري	بغداد/شارع السعدون
مصرف الوركاء	بغداد/حي الوحدة ساحة الوثائق
مصرف الاقتصاد	بغداد/شارع الخلفاء
مصرف البركة	بغداد/حي الوحدة ساحة الوثائق

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي.

ثانياً. التحديات التي تعيق اتساع الصيرفة الالكترونية في العراق.

أشارت الدراسات المالية والاقتصادية التي أجريت في بلدان مختلفة من العالم أن تطبيق الصيرفة الالكترونية يواجه مجموعة من المعوقات التي تختلف باختلاف البلدان والنظم المصرفية المدروسة.

١. تحدي البنية التحتية للخدمات المصرفية الالكترونية: يتطلب إرساء قواعد الصيرفة الالكترونية إيجاد بنية تحتية مستندة على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة وجاهزيتها لاعتماد الأعمال الالكترونية التجارية والمصرفية الا ان تحقيق ذلك في العراق يواجه بعدد من المعوقات منها عدم إمكانية تحديث قواعد البيانات بشكل مستمر وصعوبة الحصول على البرمجيات الحديثة المتطورة فضلاً عن صعوبة توفير التقنية الحديثة.

٢. التحدي الأمني والقانوني، أصبحت المشكلة المتعلقة بالأمن أحد الاهتمامات الرئيسية للمصارف حيث أن مجموعة كبيرة من العملاء ترفض اختيار التسهيلات المصرفية الالكترونية نظراً لمخاوفها الأمنية، وتعد الثقة أكبر عقبة أمام الخدمات الالكترونية لمعظم العملاء، فالكثير من العملاء يفضلون الخدمات المصرفية التقليدية نظراً لانعدام الثقة في أمن الأنترنت لأن لديهم تصوراً أن المعاملات عبر الأنترنت محفوفة بالمخاطر بسبب عمليات الاحتيال، وهنا تلعب الخصوصية والأمان دوراً رئيسياً في نمو الثقة بالخدمات المصرفية الالكترونية. وكذلك عدم ثقة العملاء بالتسديد الكترونياً يعد أبرز المعوقات الأمنية والقانونية بسبب ضعف البنية التشريعية والقانونية السائدة التي توفر المناخ الملائم للخدمات المصرفية الالكترونية.

٣. تحديات اجتماعية وثقافية، يعد انخفاض الوعي لدى العملاء فيما يتعلق بالتكنولوجيا الحديثة وفوائدها من أبرز التحديات التي تقف عائقاً أمام تطوير الأعمال المصرفية الالكترونية يضاف إلى ذلك تفضيل بعض العملاء التواصل مع موظفي المصرف للحصول على الخدمة.

من كل ما سبق ذكره يتضح جلياً ان الصيرفة الالكترونية في العراق لا تزال تعاني من عدة معوقات أساسية متمثلة بضعف البنية التحتية التقنية الحديثة كأجهزة الحاسوب وشبكات الاتصال المتطورة والبرمجيات وأجهزة الإرسال وحفظ الشهادات الرقمية المتطورة فضلاً عن عدم انتشار مواقع الصراف الآلي للبنك بشكل جيد وواسع.

ثالثاً. أهمية العمل بالصيرفة الإلكترونية في الاقتصاد العراقي

إن مرور الاقتصاد العراقي بفترة انتقالية نحو اقتصاد السوق جعله مستعداً لتبني كل الوسائل التي تؤدي به إلى الاستقرار، ان التوسع باستخدام الصيرفة الإلكترونية سيؤدي إلى حدوث العديد من التغيرات الإيجابية على الاقتصاد بصفة عامة والنظام المصرفي بصورة خاصة وذلك من خلال: (شندي، أديب قاسم، ٢٠١١، ١٧)

١. بناء الاقتصاد الرقمي، فإن تبني نظام الصيرفة الإلكترونية يكون القاعدة نحو الانطلاق في مشاريع رقمية أخرى، تنتقل الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد رقمي يقوم أساساً على التقنية المعلوماتية الرقمية، ويوظف المعلومات والمعرفة في إدارته، بوصفها المورد الجديد للثروة، ومصدر إلهام للابتكارات الجديدة، وبذلك تساهم الصيرفة الإلكترونية بشكل كبير في تبني هذا النوع من الاقتصاد.
٢. الحد من ظاهرة الاكتناز، التي أصبحت تهدد الاقتصاد الوطني الذي مازال يعاني من جملة من الاختلالات، وبالتالي فإن اعتماد الصيرفة الإلكترونية وإقامة أنظمة دفع إلكترونية سوف يسهل دخول النقود إلى دائرة السوق المصرفية.

٣. تأثير الصيرفة الإلكترونية على النظام المصرفي العراقي من خلال ما يأتي:
 - مواكبة المصارف العراقية للتطورات العالمية: خاصة في ميدان الخدمات المصرفية الإلكترونية، مما يسهل عليها الاندماج في الاقتصاد العالمي وجذب الاستثمار الأجنبي.
 - تخفيض التكاليف: من خلال تخفيض النفقات التي تتحملها المصارف في أداء الخدمات وإنشاء فروع جديدة في مناطق مختلفة، خاصة أن العراق مساحته واسعة والتواجد على الإنترنت قادر على التكفل بالوصول إلى عدد كبير من الزبائن وتقديم خدمات جيدة ومتنوعة وبتكلفة أقل، إضافة إلى إمكانية تسويق خدماتها المصرفية، فضلا عن التعاملات بين المصارف والمبادلات الإلكترونية.
 - تعزيز الشفافية: إن استخدام الانترنت في المصارف العراقية يشكل نافذة إعلامية لتعزيز الشفافية وذلك من خلال التعريف بهذه المصارف والترويج لخدماتها والإعلان عن تطورات المؤشرات المالية لوضعها تحت تصرف الباحثين وسائر الأطراف الأخرى المعنية بالأمر.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات

١. أسهم التقدم العلمي والتكنولوجي في تغيير العمليات المصرفية وتحويل عدد كبير من المصارف العراقية إلى تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية والتوسع في استخدامها والتي سيكون فيها تغييراً جذرياً في أنماط العمل المصرفي وانحصار استخدام العمليات التقليدية للصيرفة.
٢. افتقار المصارف الى الادارات والموظفين ممن لديهم الخبرة اللازمة في مجالات التكنولوجيا ومخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية وتفضيل عملاء البنوك التعامل بالفروع التقليدية على الخدمات المصرفية الإلكترونية بسبب عدم الإلمام بالخدمات المصرفية الإلكترونية وبطء خدمة الانترنت من قبل المزود وعدم توفير خدمات مصرفية الكترونية شاملة كما هو الحال في الفروع التقليدية.
٣. للبنوك الإلكترونية مزايا عديدة كتوفير الجهد والوقت والسرعة وسهولة الحصول على الخدمات المصرفية الإلكترونية وخفض الكلفة وتوفير الخدمة على مدار الساعة بالنسبة للعميل، وتوفيرها يعد ضماناً لانتشار الخدمات المصرفية الإلكترونية التي تعود على المصرف بتوسيع قاعدة عملائه وتحقيق ميزة تنافسية له والربحية.
٤. لاتزال الصيرفة الإلكترونية في العراق بمراحلها الاولى وذلك بسبب عدم توفر البنية التحتية الضرورية لإنجاح هذا النوع من الصيرفة، بالإضافة الى الظروف الامنية غير المستقرة نسبياً والتي تحول دون انتشار الصرافات الالية امام المصارف وفي الاسواق.

ثانياً. التوصيات:

- هناك جملة من التوصيات التي نراها قد تساهم في تحسين أداء الصيرفة الإلكترونية في العراق والتي يمكن اجمالها بالنقاط الرئيسة الآتية:
١. تهيئة متطلبات البنى التحتية التقنية الحديثة للبنوك واهمية التوسع بها والعمل على تبني تكنولوجيا معلومات تنسجم مع البيئة العراقية بما يشجع الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات.
 ٢. قيام البنك المركزي العراقي بالرقابة على المصارف التجارية وحثها على تطوير قدراتها المصرفية عبر ادخال برامج التكنولوجيا الحديثة.

٣. العمل على نشر الوعي المصرفي الالكتروني بين شرائح المجتمع من خلال قيام الجهاز المصرفي بتشجيع الافراد على التعامل بهذا النوع من الصيرفة.
٤. الاهتمام بشبكات الاتصال وحمايتها من الاحتيال وضمان سرية جميع العمليات المصرفية.
٥. تعزيز كفاءة الكوادر البشرية الخاصة بالتعامل مع النظام المصرفي الالكتروني من خلال زجهم في دورات تدريبية داخلية وخارجية بشكل دوري ليكونوا قادرين على التفاعل المستمر مع كافة المستجدات في الساحة المصرفية العراقية.

المصادر

١. اسراء عبد فرحان، الصيرفة الالكترونية أنماطها وخيارات القبول والرفض مع اشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة واسط، ٢٠١١.
٢. احمد صبيح عطية، الصيرفة الالكترونية في العراق عناصر النجاح والافاق، مجلة كلية الكوت الجامعة، ٢٠١٥.
٣. باسم عبدالهادي، التجارة الالكترونية بوابة الاقتصاد الرقمي، مجلة فصلية تصدر عن بيت الحكمة، بغداد، العدد ٢١، ٢٠٠٨.
٤. حجازي، عبد الفتاح بيومي، الحكومة الالكترونية بين الواقع والطموح، الاسكندرية، ٢٠٠٨.
٥. سروغ، جو، العمل الالكتروني في المصارف بين الضرورات والمحاذير، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ٢٠٠٠.
٦. الشمري، ناظم محمد والعدلات، عبدالفتاح زهير، الصيرفة الالكترونية الادوات والتطبيقات ومعوقات التوسع، الاردن، ٢٠٠٨.
٧. الشندي، أديب قاسم، الصيرفة الالكترونية انماطها وخيارات القبول والرفض، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ٢٧، بغداد، ٢٠١١.
٨. طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٧.
٩. فرحات، خولة، أثر التجارة الالكترونية على تحسين نوعية الخدمة المصرفية-دراسة حالة البنك المركزي، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم التجارة، جامعة الحاج لخضر-باتنة، ٢٠٠٨.
١٠. الفندور، حافظ كامل، محاور التحديث الفعال في المصارف العربية، فكر ما بعد الحداثة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ٢٠٠٣.
١١. التقرير السنوي، البنك المركزي العراقي، ٢٠٠٩.
١٢. كراس، أهم الانجازات لمصرف الرافدين من ٢٠٠٨/١/١ لغاية ٢٠٠٨/١٢/٣١ وكذلك لسنوات ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ مقارنة بسنة الاساس ٢٠٠٥.